

الإصلاحات الزراعية و هيكله القطاع الزراعي بالشلف (الجزء الأول 62-1983) 1962-2010 الأعلى

✍ الأستاذ أحمد طهراوي
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة الجزائر

لقد ورثت الجزائر عن الفترة الاستعمارية قطاعا زراعيا يتميز بالضعف وبالتناقضات الهيكلية المتمثلة في وجود قطاعين أحدهما عصري والثاني تقليدي متخلف. ونظرا لإستراتيجية هذا القطاع والدور الذي يجب أن يلعبه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي اهتمت الدولة بدراسة جميع العناصر المكونة له من أجل تنظيمه وتطويره وإعادة إصلاحه كلما اقتضت الحاجة ذلك ، وهو ما حاولت الدولة تحقيقه من خلال العديد من الإصلاحات منذ الاستقلال ، سواء كان ذلك على مستوى العقار الفلاحي أو على مستوى المحيط بمؤسساته المختلفة التي تتعامل مع القطاع كمؤسسات التمويل والتموين والتسويق ومعاهد التكوين والبحث والإرشاد ، وكان الهدف من وراء ذلك كله تطوير القطاع الفلاحي وعصرته من أجل تحسين الأداء ورفع مستوى الإنتاج والإنتاجية. وسنحاول في هذا المقال إبراز الدوافع والأسباب، و أهداف هذه الإصلاحات بمختلف المراحل ونتائجها بسهل الشلف الأعلى (أنظر الخريطة رقم: 01) خلال هذه الفترة 1962-2010 ؟.

أولا: الإصلاحات الزراعية 62-1983

تشكل الزراعة سلاحا استراتيجيا من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة كالجزائر، و أي تقصير أو إهمال لهذا القطاع يؤدي إلى سلبيات كثيرة وفي مجالات عدة ، منها ظاهرة تدهور الأوضاع الريفية، ودفع الكثير من سكان الأرياف إلى الهجرة نحو المدن فينتج عن ذلك إهمال للقطاع الفلاحي من جهة، و نقص الإنتاج الغذائي الذي يدفع الدولة إلى استيراد الغذاء من الخارج بما في ذلك من نتائج سلبية على سياسة البلد نتيجة الهجرة

الريفية كما أشرنا سابقا) انظر موضوع التوزيع الجغرافي للسكان)، و من ناحية ثانية يقع ازدهام للسكان في المدن، وترتفع نسبة البطالة بما لها من نتائج لا تحمد عقباه على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي.

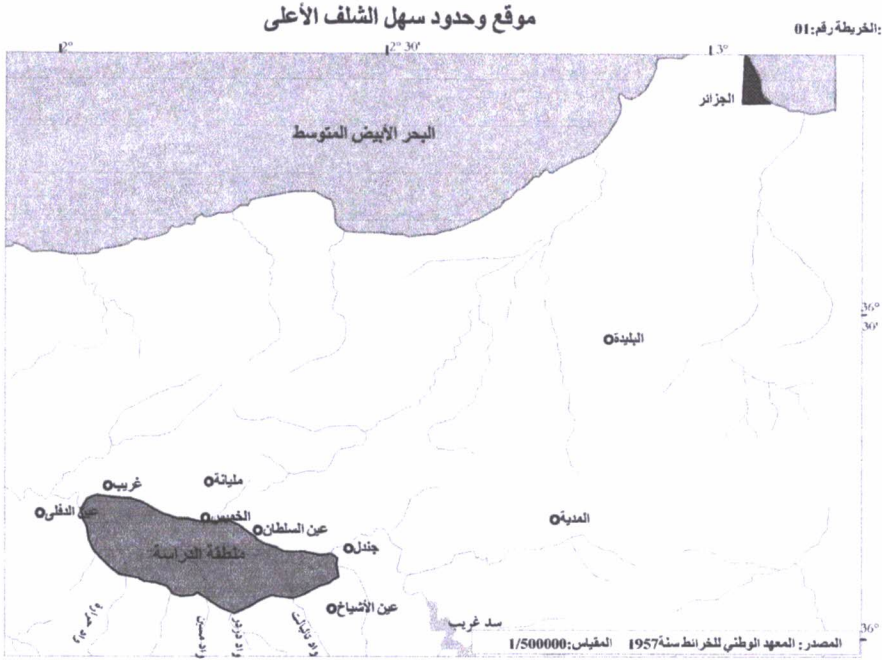
لذلك كان على الدولة أن تهتم بالقطاع الفلاحي بدراسة جميع العناصر المكونة له من أجل تنظيمه وتطويره ليحقق هذا القطاع النتائج المرجوة منه والمتثلة بالخصوص في امتصاص العمالة و الحد من الهجرة الريفية و توفير الغذاء لجميع السكان. وعليه فان الجزائر تبقى بلدا زراعيا و يبقى القطاع الزراعي فيها ولأمد غير محدود قطاعا أساسيا استراتيجيا من عدة جوانب، من الضروري الاهتمام به بتنظيمه و إعادة إصلاحه كلما اقتضت الحاجة ذلك . لقد ورثت الجزائر عن الفترة الاستعمارية وضعية ملفقة للانتباه في المجال الزراعي، حيث وجد بالجزائر بعد الاستقلال قطاع فلاحي يتميز بالازدواجية ويعبر عن التناقض المتمثل في وجود قطاعين فلاحين مختلفين أحدهما تقليدي والثاني عصري، فإلى جانب مستثمرات واسعة على الأراضي الخصبة تستعمل التقنيات الحديثة، وإنتاجها موجه للتصدير و لتلبية مصالح اقتصاد البلد المستعمر كان يملكها الكولون، توجد مستثمرات أو استغلالات صغيرة ضيقة المساحة على الأراضي الهاشمية والفقيرة غالبا، كان يملكها الجزائريون، إنتاجها موجه للاستهلاك الذاتي وإلى السوق المحلي و ليس في أماكن أصحابها الوصول إلى مرحلة التطور و العصرية.

إن ظهور المزارع الاستعمارية و تطورها كان نتيجة للغزو العسكري الذي رافقته ترسانة قانونية، كانت تهدف إلى الاستيلاء على أراضي الجزائريين ووضعها تحت تصرف المعمرين لتكوين مزارع واسعة رأسمالية تخدم الطامعين، و ذلك بتطبيق سياسة مصادرة أراضي الجزائريين بانتزاع ملكيتهم تحت الكثير من الذرائع فكانت بداية عملية استئصال الفلاحين الجزائريين منذ تاريخ 1873⁽¹⁾، وهكذا تمت عن طريق تطبيق قوانين استعمارية جائرة مصادرة أملاك البايك و الحبوس و العرش إلخ... عن طريق تطبيق قانون فارنبي الصادر في أبريل 1897⁽²⁾.

¹⁻ DENIS CLERC « Économie de l'Algérie » p 25 édition Imp. centrale de ANNABA

²⁻ Djilali Sari « la dépossession des fellahs » édition SNED p 44.

وتمشيا مع الأهداف الاشتراكية بعد الاستقلال حددت الجزائر إستراتيجية شاملة لتنمية القطاع كان الهدف منها الوصول إلى زراعة عصرية منتجة تكون قادرة على تلبية الحاجيات الغذائية للسكان من جهة، والرقى بالقطاع إلى إنتاج فائض يوجه للتصدير من جهة ثانية. وسنتناول في هذا الفصل دوافع وأهداف الإصلاح الزراعي.



ثانيا: مراحل الإصلاح الزراعي و نتائجه:

نشير في البداية إلى تطور مفهوم ومجالات الإصلاح الزراعي، فعند ظهور المحاولات الأولى للإصلاح الزراعي كان ذلك يقتصر على إعادة توزيع الملكية العقارية أو تثبيت حقوق الملكية و حيازة الأرض الزراعية، وقد أشار المهتمون بالإضافة إلى ذلك إلى أنه يجب إضافة إلى ذلك حث الملاك على القيام بالتحسينات العقارية وإعطاء ضمانات للمستأجرين في حيازة الأرض، و تشجيع الاستثمار عن طريق خفض فوائد القرض الخ.. ومع توالي تجارب الإصلاح الزراعي في بلدان كثيرة ظهر أن هذا المفهوم قاصر و غير كاف

لتحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاح الزراعي، بحيث أصبح يعني "تحسين حقوق التصرف بالأرض أو التنظيم الزراعي" ⁽³⁾ ويجب أن تتخذ إجراءات مكاملة لتحسين شروط حيازة الأرض ومنح القروض و التنظيم التعاوني و التكوين العلمي والمهني للعاملين في الزراعة وغيرها من المسائل المرتبطة مباشرة بعالم الفلاحة ⁽⁴⁾ وعليه فإن الإصلاح الزراعي الناجح يجب ألا يقتصر على إعادة توزيع الملكية حسب المفهوم التقليدي للإصلاح بل يجب أن يمس كل الهياكل التي تشكل محيط الوحدات الإنتاجية الفلاحية وتتعامل معها، كهيكل التمويل و التموين و التجهيز و هياكل التسويق و معاهد التكوين و البحث و الإرشاد الزراعي التي تزود القطاع باليد العاملة المؤهلة و بتقنيات الإنتاج الحديثة، هذا ما تحاول الجزائر تحقيقه من خلال إصلاحات القطاع الزراعي منذ 1963 و بالأخص منذ 1987 و ما بعد 1990.

• دوافع و أهداف الإصلاح الزراعي:

1. الدوافع:

هناك دوافع عامة تخص التجارب التي وقعت في الكثير من البلدان، وهناك دوافع خاصة بكل بلد.

1.1. الدوافع العامة:

1.1.1 إلغاء الإقطاع:

لقد طبقت الجزائر منذ الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يتنافى مع الإقطاع إذ أن الإقطاع يقتزن بالعبودية ويحد من تطبيق أي إصلاح زراعي، و نجد لذلك جذورا حتى في

³ - دورين ورينر: الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق ترجمة خير الدين حسيب وغيره ط1. دار الطليعة

بيروت 1975

⁴ - رابح زيري: الإصلاحات في قطاع الزراعي بالجزائر و آثارها على تطوره أطروحة، دكتوراه معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1996.

الثورة الفرنسية حيث كان يعتقد أن الإقطاع يرتبط بأسلوب زراعي متخلف و للقيام بإصلاح زراعي يجب القضاء على الإقطاع الزراعي كسبب من الأسباب الرئيسية لتطور هذا القطاع باعتبار أن الجزائر كانت تعاني من نظام الإقطاع الكولونيالي كان لابد من محاربة الظاهرة من أجل عدم بقائها

وعدم السماح بظهورها من جديد بين الجزائريين بعد الاستقلال محاربة لاستبداد كبار الملاك الزراعيين الذي يحول دون تطور قوي الإنتاج وتحسن علاقات الإنتاج.

2.1.1. عدم المساواة الاجتماعية و الاقتصادية:

لقد اتسم الوضع في بداية الاستقلال و هو الوضع الناجم عن الفترة الاستعمارية بانعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائريين، وعليه فالعدالة في هذا المجال تقتضي القضاء على الفوارق الكبيرة في الدخول بين الأغنياء من كبار ملاك الأراضي و بين صغار الفلاحين و العمال الزراعيين.

3.1.1- الدوافع الوطنية:

إن دافع الوطنية يقتضي في كل البلدان التي خضعت للاستعمار أن يقتزن الحصول على الاستقلال الوطني بمحاولة إزالة كل الآثار الموروثة عن الفترة الاستعمارية و ذلك بتحقيق عدالة اجتماعية بين كل المواطنين. وباعتبار أن القطاع الزراعي كان من القطاعات الأولى و الهامة التي استولي عليها الاستعمار في الجزائر خدمة لمصلحه الاقتصادية كان لابد للجزائر المستقلة أن تقوم بإصلاحات زراعية تتضمن استرجاع القطاع الزراعي الذي كان يستولي عليه المعمرين وذلك بالقضاء على الملكيات الكبيرة حتى التي كانت تابعة لبعض الأهالي الذين كانوا متعاونين مع الاستعمار، و كان ذلك بدافع الوطنية. نفس الظاهرة عرفت الكثير من البلدان بعد أن حققت الاستقلال مثلا حدث في جمهورية البلقان ما بين الحربين العالميتين⁽⁵⁾ وهو ما سارت عليه أغلب البلدان التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية في آسيا و أمريكا اللاتينية و أفريقيا، بهدف تصفية

⁵ - دورين ورنر مرجع سابق ص 34.

تركة الحكم الاستعماري.

1-2- الدوافع الخاصة:

إضافة إلى الدوافع العامة التي تشترك فيها معظم البلدان، هناك دوافع خاصة بكل بلد ترتبط بظروفه. فالإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال نجد أن وراء كل منها دافع خاص، فمثلا الإصلاح المتضمن نظام التسيير الذاتي لسنة 1963. كان من ورائه دافع الشعور القانوني المفاجئ، بعد الاستقلال، لحوالي ثلث الأراضي الزراعية و هي من أجود الأراضي، بعد الرحيل الجماعي للمعمرين الفرنسيين الأمر الذي دفع السلطات الجزائرية إلى اتخاذ قرار تأمين ممتلكاتهم في أكتوبر 1962 و حينها بادر العمال بإدارة هذه المزارع و ضمان سير عملية الإنتاج بها.

أما ما تعلق بإصلاح سنة 1971 الذي تضمنه الأمر رقم 71-73 الخاص بتطبيق الثورة الزراعية فقد جاء ذلك استجابة لعدد من الدوافع:

1. التوزيع غير المتساوي للأراضي بين الفلاحين و ما نجم عنه من دخول متفاوتة ووضعية اقتصادية و اجتماعية مختلفة.
2. مخلفات الاستعمار التي تمثلت في تجريد الجزائريين من أراضيهم وإعطائها للمعمرين و لعملاء الاستعمار مما أضطر الكثير من الجزائريين إلى الهجرة نحو المناطق الجبلية و الجنوب و أدى إلى خلق طبقة من الأعيان الذين أصبحوا من كبار الملاك عن طريق شراء أراضي صغار الفلاحين بقيمة زهيدة أو عن طريق الضغط و الإكراه.
3. وجود نسبة هامة من أراضي كبار الملاك لا تستغل بطريقة اقتصادية لأنها تفوق طاقتهم الإنتاجية أو تزيد عن حاجتهم، بل منهم من كانوا متغيبين عنها ويستغلونها عن طريق المشاركة أو التأجير للغير، مقابل فلاحين صغار يستغلون مساحات محدودة للغاية بطريقة بدائية لا تكفي حاجاتهم المعيشية.

2. - أهداف الإصلاح الزراعي:

إن الهدف من الإصلاحات الزراعية هو تطوير هذا القطاع ليصبح قادرا على لعب الدور المنوط به في إطار التنمية الاقتصادية الشاملة في بلد مثل الجزائر خرج لتوه من الفترة الاستعمارية، و يعاني من تناقضات هيكلية كبيرة، يحاول الخروج من دائرة التحلف التي تميزت بها الفترة الاستعمارية و لذلك كان لا بد من القيام بإصلاحات تجعل القطاع الزراعي يلعب دوره كأحد الدعائم الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني ككل و ليس الزراعي فحسب. وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أن هناك أهداف عامة يمكن أن تشترك فيها كل البلدان التي لها طموح في هذا الاتجاه، وهناك أهداف خاصة تعني كل بلد حسب وضعيته.

2-1- الأهداف العامة:

يمكن حصرها في خمس نقاط رئيسية و هي تختلف في أهميتها من بلد إلى بلد و من فترة زمنية إلى أخرى أحيانا.

1.1.2. تغطية الحاجات الغذائية الضرورية للسكان:

من حيث الكم و الكيف، لأن هذا الهدف يعتبر من بين أولويات الإصلاح الزراعي في كل البلدان المتخلفة التي تعاني من نقص الغذاء و تدني نوعيته، علما بأن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية التي قد تؤدي ندرتها إلى بعض المشاكل، فتضطر الدولة إلى الاستيراد لتغطية النقص في المواد الغذائية، مما يؤدي إلى استنزاف الإمكانيات المالية اللازمة لاستيراد التجهيزات الضرورية للقيام بنهضة اقتصادية.

2.1.2. - توفير المواد الخام للصناعة:

إذ هناك الكثير من الصناعات الغذائية (مصبرات، عجائن... الخ) تعتمد في إنتاجها على مواد أولية، زراعية ذات صفات و مقادير محددة.

2-1-3- توفير مناصب العمل:

ففي المراحل الأولى لانطلاق عملية التنمية يكون مطلوبا من برامج الإصلاح الزراعي خلق مناصب عمل جديدة لامتنعاص الأيدي العاملة في المناطق الريفية و التي لا يمكن

للصناعة في المناطق الحضرية استيعابها إذ هناك إمكانيات لتوظيف اليد العاملة في المناطق الريفية إذا انطلقت بها مشاريع الري والحفاظ على التربة وغير ذلك من مقومات الزراعة العصرية كإتباع طريقة الزراعة الكثيفة و الالتزام بالدورة الزراعية.

4.1.2- فتح الأسواق للمنتوجات الصناعية:

ذلك أن القطاع الزراعي المتطور يحتاج إلى الكثير من المدخلات و التجهيزات الزراعية كالأسمدة و المبيدات و مختلف التجهيزات كآلات الجر و الحصاد و الحرث وغيرها من منتوجات صناعية، ومن ناحية أخرى فإن تطور القطاع الزراعي يكون مصحوبا بزيادة مستوى دخل الفلاحين و بالتالي زيادة طلبهم على المنتوجات الصناعية بمختلف أنواعها.

5.1.2- خلق فائض اقتصادي:

يكون سببا في انطلاق التنمية الاقتصادية حيث يصبح القطاع الزراعي مصدرا أساسيا لتوليد فائض اقتصادي يتمثل في زيادة الصادرات التي تشكل موردا للعملة الصعبة اللازمة للاستيراد الوسائل الضرورية للتنمية الاقتصادية. "لأن وظيفة الصادرات كمورد أساسي يحدد حجم السلع الإنتاجية المستوردة في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية"⁽⁶⁾.

2- 2- الأهداف الخاصة:

و هي أهداف جزئية ومرحلية تصب غالبا في الأهداف العامة، فالتجربة الجزائرية فيها يتعلق بنظام التسيير الذاتي و حسبما جاء في إصلاح 1963 كان الهدف منها في البداية حماية المزارع الشاغرة من النهب و ضمان استمرارية الإنتاج لتتحول هذه المستثمرات بعد سنة 1968 إلى مزارع اشتراكية "أن التسيير الذاتي تنظيم سياسي اقتصادي و اجتماعي.....يوصل إلى الاشتراكية"⁽⁷⁾ و نفس الشيء بالنسبة لإصلاح 1971 المتضمن لقانون الثورة الزراعية و الذي حدد جملة من الأهداف

⁶- عبد العزيز صبوعة، اتجاه تطور الصادرات السلعية الجزائرية و أثرها على التنمية الاقتصادية رسالة

ماجستير جامعة بغداد 1983 ص 09.

⁷- عمر صدوق : تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر. د.م. ج الجزائر 1988 ص 11.

منها القيام بتوزيع عادل بين الفلاحين الجزائريين لوسائل الإنتاج و في مقدمتها الأرض، ووضع حد لكثرة تشعب الأنظمة العقارية....و محاربة ترك الأرض بدون استغلال.....الخ" (8).

هذا ما تعلق بدوافع و أهداف الإصلاح الزراعي بين 62-1983 أما نتائج تطبيق هذه الإصلاحات فستظهر من خلال دراستنا لموضوع هيكلية القطاع الفلاحي بالسهل خلال هذه الفترة وهو ما سنتعرض له في الفقرات الموالية.

ثانيا: هيكلية القطاع الفلاحي 1962-1983

1. ميلاد القطاع الاشتراكي بالسهل:

بمجرد توقيف الحرب في 19 مارس 1962 أخذ المعمرون يتأهبون للرحيل بعد أن كان البعض منهم قد رحل خلال السنوات الأخيرة من حرب التحرير أو التزموا سكن المدن تاركين مزارعهم لوكلاء مسيرين. لقد ساد المزارع في الفترة ما بين 19 مارس و 5 يولييه 1962 جو من الرعب و الفوضى وعدم الاستقرار تسبب فيه النشاط التخريبي الإجرامي الذي كانت تقوم به عصابات المنظمة السرية المكونة من عناصر المعمرين آنذاك و الذين رحلوا بعد إعلان استقلال الجزائر مباشرة مفضلين الهروب على البقاء نظرا لما قاموا به من أعمال إجرامية تمثلت في قتل المواطنين و تخريب المنشآت الاقتصادية خوفا من انتقام الجزائريين منهم.

و عند رحيلهم أخذوا معهم كل الوثائق الهامة التي كانت تخص المزارع قصد التخريب و عرقلة السير الطبيعي للمنشآت الزراعية، وبرحيلهم وقعت هجرة كل الإطارات الأوروبية التي كانت تسير القطاع الفلاحي بصفة عامة الأمر الذي حول المنشآت الزراعية إلى وحدات شاغرة من مسيريهما السابقين أو ما أصبح يسمى بالأملاك الشاغرة و لو أنها لم تكن شاغرة في الحقيقة لأن أصحاب الحق الشرعيين فيها وهم العمال الجزائريون كانوا موجودين بها و أخذوا مباشرة بأزمة الأمور بعد رحيل المعمرين و أصبحوا منذ ذلك

⁸ - وزارة الفلاحة، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية مجموعة النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية ص 35.

التاريخ و بمبادرتهم الخاصة مسيرين مستغلين يحافظون على رأس المال الزراعي في المزارع وعلى السير الطبيعي للإنتاج بما، لتعطي الصبغة الشرعية و القانونية لنظام التسيير الذاتي فيما بعد.

لقد سادت المزارع بعض الفوضى خلال الفترة الانتقالية بعد توقيف الحرب بسبب رحيل الإطارات المسيرة و إتلاف الوثائق و تخريب العتاد من طرف الفرنسيين، الأمر الذي تطلب فترة زمنية لتسوية أوضاع المزارع و إرجاع الأمور إلى مجراها الطبيعي، و في غياب النصوص القانونية كان على لجان التسيير الذاتي في البداية أن تحافظ بالدرجة الأولى على السير الطبيعي للمزارع وتدعم الإنتاج وتحافظ عليه لأن هذه المرحلة تميزت بصعوبة كبيرة اعترضت لجان التسيير الذاتي كانت ناجمة عن الوضع العام الناتج عن الحرب التحريرية، منها قلة الوسائل بصفة عامة، كالعتاد الفلاحي ونقص التمويل وصعوبة التمويل ونقص الإطارات في المجال الفلاحي سواء على مستوى المزرعة ذاتها أو على مستوى المحيط عموما كالبنك الفلاحي بالخميس أو الشركة الفلاحية للاحتياط و الديوان المهني للحبوب و غيره. خلال السنة الأولى من الاستقلال وقبل صدور قرارات مارس التاريخية صدر أمر سبتمبر 1962 الذي نص على إنشاء المكتب الوطني للتسيير و المحافظة على الأملاك الشاغرة بهدف قيادة و توجيه و إرشاد وحماية المزارع المسيرة ذاتيا، وفي أكتوبر 1962 صدر مرسوم⁽⁹⁾.

يعطي الأول حق الشرعية لوجود لجان التسيير الذاتي بالمزارع و الثاني يمنع شراء و بيع الأملاك التي كانت في حوزة الفرنسيين ويلغى كل العقود التي وقعت في هذا المجال ابتداء من 1 يولييه 1962 حفاظا على الأملاك الزراعية من التفتت وسدا لأبواب الأطماع في وجه بعض الجزائريين الذين حاولوا أن يخلفوا الفرنسيين في امتلاك الأرض و استغلال الإنسان.

⁹ - مرسوم 22 أكتوبر 1962 و 23 أكتوبر 1962.

وهكذا أمكن الحفاظ على الأملاك المسماة بالشاغرة و تبين بوضوح اتجاه النظام الجديد الخاص بتسيير و استغلال المنشآت الزراعية، وبعد أن طرح مشكل ملكية المزارع و تسييرها و هل تكون مزارع تابعة للدولة أم مزارع جماعية يسيروها العمال؟ جاءت قرارات مارس التاريخية لتؤسس نظام التسيير الذاتي في الجزائر بصورة نهائية بعد أن مر بتجربة خلال فترة انتقالية دامت حوالي سنة من توقيف الحرب، فما هي أهمية هذه القرارات؟

إن قرارات مارس التاريخية كانت ذات أهمية بالغة حيث وضحت معالم تسيير المؤسسات الفلاحية في المستقبل ووضعت حدا لكل الاجتهادات و سدت كل الأبواب في وجه محاولات المس بالمصلحة الوطنية، كما جعلت العمال يأخذون مكانهم الطبيعي في سير عملية الإنتاج كمنتجين و مسيرين بعد أن كان لاحق لهم قبل الاستقلال إلا حق الطاعة، حيث أصبحوا يساهمون في التطور الاقتصادي للبلاد باعتبار أن العامل هو العنصر المحرك للإنتاج و الذي يجب أن يكون في طليعة الكفاح الاقتصادي و السياسي للبلاد. لقد كانت هذه القرارات شيئا عاد لا و أمرا ضروريا لا بد منه، كانت شيئا عاد لا لأنها أعادت للعمال كرامتهم و أرجعت الأرض لأصحابها الشرعيين بعد أن اغتصبها المعمرين و استغلوها و استغلوا مالكيها الحقيقيين طيلة فترة الاستعمار، وكانت ضرورية لأنها وضعت حدا للتخريب الذي قصده المعمرين برحيلهم للمنشآت الزراعية التي تشكل مصدرا من أهم مصادر الثروة في البلاد.

كما تضمنت هذه القرارات إلغاء علاقة العمل السابقة التي كانت تتمثل في رب العمل و العمال و بذلك خلقت ظروفًا جديدة للعمل و علاقات جديدة أيضا. بين مختلف الأشخاص الذين يشتغلون بالمرزعة حيث ساد جو جديد ولدته مبادرة العمال باستلام زمام الأمور بعد ذهاب المستغلين الفرنسيين و هو ما كرسته هذه القرارات التي وضعت معالم السياسة الزراعية في المستقبل ووضعت حدا نهائيا للنقاش الذي دار قبل ذلك حول النظام الذي يسيروا الأملاك الشاغرة.

لقد تضمنت هذه القرارات "3" ثلاثة مراسيم رئاسية عامة ، نص الأول⁽¹⁰⁾ منها على تنظيم الممتلكات الشاغرة ووضعها بين أيدي العمال، وذلك باعتبارها ملكا شاغرا، كل مؤسسة زراعية أو غيرها توقفت عن نشاطها العادي بدون أسباب شرعية و بذلك وضع حدا للإهمال و الفوضى التي سادت كثيرا من المزارع و الأراضي الفلاحية.

كما نص الثاني⁽¹¹⁾ على تنظيم المزارع المسيرة ذاتيا و تسييرها بواسطة العمال الذين يشكلون هيئة التسيير و يديرون شؤون المزرعة بأنفسهم ، وعلى كيفية تطبيق الديمقراطية في التسيير و تنظيم هيئة العمال المكونة من جمعية و مجلس و لجنة للتسيير إلى جانبها مدير تعينه سلطة الوصاية، فوضع بذلك حدا لكل ما يمكن أن يحدث من فوضى أو سوء تفاهم بين عمال المزرعة حول كيفية تسيير شؤونها.

أما المرسوم الثالث⁽¹²⁾ فقد تضمن تحديد كيفية توزيع مدا خيل المزرعة المسيرة ذاتيا على أن هذه الأخيرة يجب أن تفيد المصلحة العامة بدعم الإنتاج و الحصول على الأرباح و ذلك بمسايرتها للمخططات التنموية الوطنية و لتساهم بقسط من فوائدها في تمويل الاقتصاد الوطني مشاركة منها في التنمية الشاملة سواء ما يتعلق بإصلاح الأراضي الجديدة أو بإنشاء صناعات أو توسع في الخدمات، ونشير في هذا الشأن بأن هذه القرارات و خاصة منها ما كان يتعلق بتسيير المزارع الاشتراكية قد أدخلت عليها تعديلات سنة 1968/69 بمراسيم جديدة، وتعديلات أخرى بعد إعادة الهيكلة للمزارع الاشتراكية بتعديل نظامها الداخلي سنة 1980.

¹⁰ - المرسوم رقم 63 88. الصادر في 1963/3/18 المتضمن تنظيم الممتلكات الشاغرة

¹¹ - المرسوم رقم 95:63. الصادر في 1963/3/22.

¹² - المرسوم رقم 93.63. الصادر في 1963/3/28

1.1 إنشاء نظام التسيير الذاتي:

لقد احتل هذا النظام أغلب الأراضي الزراعية و أجودها بالسهل. فبحكم قرارات مارس 63 تكون على الأراضي الزراعية التي كان الفرنسيون يستغلونها بعد اغتصابها من ملاكيها الشرعيين بقوة السلاح تارة، و بالقوانين الجائرة تارة أخرى، وهي الطريقة التي استلبوا بها معظم الأراضي السهلية و أغناها و التي آلت بعد الاستقلال إلى قطاع التسيير الذاتي.

لقد تكونت سنة 1963/62 بسهل الشلف الأعلى من جندل شرقا إلى عريب غربا 16 مزرعة مسيرة ذاتيا تكونت الواحدة منها إما على ملكية واحدة مثل مزرعة الشهداء بيثر ولد خليفة، أو على عدد من الملكيات التي كان يستغلها الفرنسيون مثل مزرعة بن واضح بجندل. بلغت المساحة الإجمالية للمزارع المسيرة ذاتيا أكثر من 21 ألف هكتار حوالي 14000/هـ منها داخل حدود السهل المروي، و بذلك كانت تحتل حوالي 56 % من أجود أراضي السهل المروية أو القابلة للري إلا إننا نلاحظ في بداية الأمر بأن حجم المساحة لم يكن متناسقا بين مختلف المزارع بل كانت هناك فروق شاسعة بين المزرعة و الأخرى بحيث بلغت المساحة حدها الأدنى في مزرعة هاشمي في سيدي لخضر ب: 484 هكتار وحدها الأقصى في مزرعة الشهداء ب: 3740 هكتار أي بفرق 8 مرات تقريبا بين أصغر و أكبر مزرعة الأمر الذي تطلب إعادة النظر في هيكلية الوحدات الزراعية فيما بعد نظرا للمشاكل التي كانت تطرحها هذه الفروقات بالأخص اتساع مساحة المزرعة وتباعدها أراضيها أو تشتت أراضيها، و ما قيل عن الفروقات في المساحة وعدم التوازن بين أحجام المزارع يمكن أن يقال عن عدد العمال، فإذا أخذنا مثلا عدد العمال الدائمين نجده يختلف من 60 عاملا بمزرعة سي رايس في جليده إلى 277 عاملا دائما في مزرعة فروخي بجندل، حيث نلاحظ أن الفرق بين العديدين يصل إلى حوالي 5 مرات تقريبا.

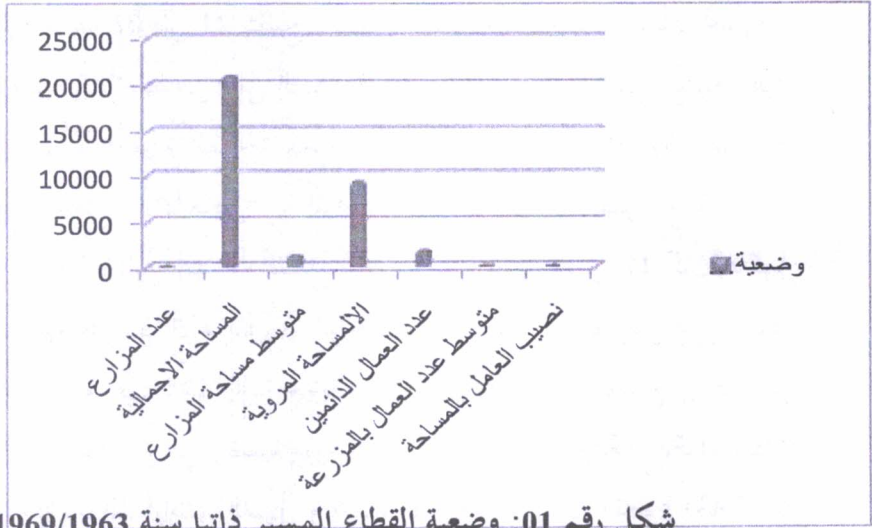
أما من حيث موقع أراضي القطاع فإنها كانت تحتل أجود أراضي السهل كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

فمن خلال الخريطة رقم 02 ص 21 يتضح بأن مزارع القطاع المسير ذاتيا كانت تحتل أهم أراضي السهل متمركزة بالخصوص على الضفة اليمنى من نهر الشلف المجهزة بشبكة الري والمتميزة بترتبتها الجيدة العميقة الصالحة لمختلف أنواع المزروعات حيث تتركز بها زراعة أشجار الفاكهة كالتفاح ، الأجاص و الموالح وزراعة الأعلاف الخضراء و ذلك كله بفضل توفر الري، و بالمقابل نجد أن القطاع الخاص كان يملك حوالي 11 ألف/هـ قبيـل تطبيق الثورة الزراعية بمتوسط 5/هـ بالمزرعة الواحدة تتركز أراضيـه بالخصوص على الضفة اليسرى لنهر الشلف و هي تتميز بتربة جيرية سطحية في الغالب لا تصلح في كثير من مناطقها إلا لزراعة الحبوب و هي وضعية موروثـة عن أيام الاحتلال، وهكذا يكون القطاع الاشتراكي قد احتل معظم أراضي السهل و أغناها في حين لا يملك القطاع الخاص من أراضي السهل غير مساحة قليلة نسبيا و أقل خصوبة و بالنتيجة فإننا نجد المزرعة المسيرة ذاتيا تتميز باتساع المساحة وجودة التربة وكثرة العمال حيث أصبح القطاع الاشتراكي يشغل حوالي 1876 عاملا دائما بالإضافة إلى العمال الموسمين، كمستفيدين من الأراضي الزراعية بحصة استفادة بلغت في المتوسط حوالي 11,25/هـ لكل عامل، يتضح لنـل ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم: 01 يبين وضعية القطاع المسير ذاتيا في السنوات الأولى 1963/62.

عدد المزارع	المساحة الإجمالية	متوسط مساحة المزرعة	المساحة المروية	عدد العمال الدائمين	متوسط عدد العمال بالمزرعة	نصيب العامل من المساحة
16	21105 هـ	1319	9448	1876	117	11,25 هـ

المصدر: محافظة التنمية للشلف الأعلى بالخميس.



إلا أننا نذكر بأن قطاع التسيير الذاتي في سهل الشلف الأعلى قد عرف نوعا ثانيا من المزارع الاشتراكية في مرحلة لاحقة سمي بالتعاونيات الفلاحية للمجاهدين كما عرف عدة تطورات هامة تمثلت في تطبيق الثورة الزراعية و إعادة الهيكلة بعد ذلك، سنتعرض لهما في الفقرات الموالية.

2.1- إنشاء تعاونيات المجاهدين بالشلف الأعلى :

خلال السنوات الأولى من الاستقلال كان مشكل البطالة يمثل أحد المشاكل الخطيرة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار كبلد حديث العهد بالاستقلال أجهدته ظروف حرب حاول خلالها الفرنسيون أن يحطموا اقتصاده ويعرقلوا سيره الطبيعي.

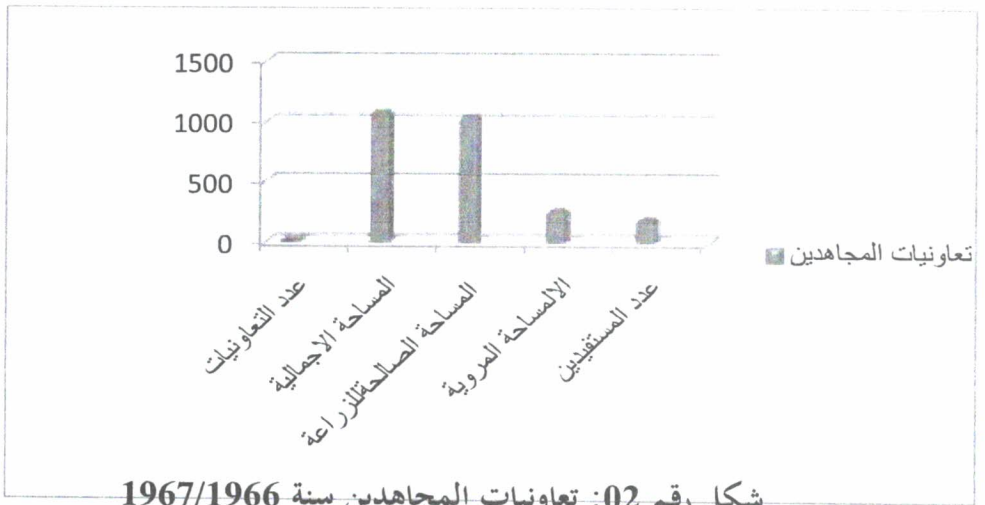
إبان هذه الفترة طرح مشكل تشغيل المجاهدين و باعتبارهم من أبناء الريف غالبا لا يحسنون مزاولة مهن أخرى غير العمل الفلاحي كان لابد من إدماجهم في هذا القطاع، و لكن احتراماً لمكانتهم كمجاهدين فبدل إلحاقهم بمزارع التسيير الذاتي كعمال أنشئت لهم تعاونيات خاصة بهم سميت بالتعاونيات الفلاحية للمجاهدين كانت تحمل أسماء شهداء سقطوا في ميدان الشرف، استفادوا ضمنها من الحصول على مساحات فلاحية ليستغلوها في إطار تعاوني جماعي وذلك لما قدمه هؤلاء المجاهدون من تضحيات إبان حرب التحرير الوطني.

في هذا الإطار أنشئت عبر سهل الشلف الأعلى في سنة 1967/66 أربع تعاونيات فلاحية للمجاهدين ثلاث منها الخميس و الرابعة في بلدية عريب على أراضي كانت تابعة لمزارع التسيير الذاتي قدرت مساحتها بحوالي 1095,5 هـ أي بمتوسط 294 هـ لكل تعاونية، 96% منها صالحة للزراعة و من بينهما 26% أراضي مروية بحكم موقعها بالسهل. يتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم: 02 تعاونيات المجاهدين المنشأة سنة 1967/66

عدد التعاونيات	المساحة الإجمالية	المساحة الصالحة للزراعة	المساحة المروية	عدد المستفيدين
4	1095,5 هـ	1054 هـ	270 هـ	200

المصدر: محافظة التنمية الريفية للشلف الأعلى بالخميس.



شكل رقم 02: تعاونيات المجاهدين سنة 1967/1966

و الشيء الذي يمكن ملاحظته هنا هو أن حجم التعاونيات كان أصغر بكثير من حجم المزارع المسيرة ذاتيا و متوسط عدد المتعاونين و العمال بها كان أقل حيث بلغ حوالي 50 بكل تعاونية و بحصة من الأرض بلغت مساحتها حوالي 5 هـ لكل متعاون، كما نلاحظ أن إنشاء تعاونيات المجاهدين في الشلف الأعلى لم يتسبب في تخفيض عدد

المزارع المسيرة ذاتيا كما وقع في جهات أخرى مثل المتيجة⁽¹³⁾ لأن التعاونيات هنا تأسست على مساحات اقتطعت من أراضي المزارع المسيرة ذاتيا ذات المساحة الواسعة. لقد استفاد من هذه التعاونيات المجاهدون الذين كانوا يسكنون في بلدية الخميس و بلدية عريب، إلا أن بعض هذه التعاونيات لم يعمر طويلا إذ نلاحظ بان "3" تعاونيات هي التي استمرت في الإنتاج و هي تعاونية سي لخضر وسي رابح و سي إبراهيم إلى غاية 1982 حيث أدمجت في قطاع التسيير الذاتي من جديد عند إعادة هيكلة القطاع الاشتراكي، أما التعاونية الرابعة و هي تعاونية سي رايس التي كانت موجودة ببلدية عريب فقد تم حلها عام 1973 و ألحقت أراضيها و عمالها بمزرعة العمل المجاورة لها، وذلك بسبب سوء التسيير و تراكم العجز المالي الذي سجلته لعدة سنوات متتالية.

3.1- وضعية القطاع الفلاحي بالسهل في هذه المرحلة ما بين 1972-62

نلاحظ في البداية أن هناك صعوبات جمة تعترض الباحث في هذا المجال للحصول على إحصائيات دقيقة للأرض الزراعية الواقعة في محيط السهل و ذلك لثلاثة أسباب رئيسية.

أولا: اختلاف المعلومات الإحصائية باختلاف المصادر بحيث حتى السبعينيات لم تكن هناك معلومات مضبوطة لمزارع القطاع الاشتراكي بالإضافة إلى غياب إحصائيات أراضي الخواص.

ثانيا: وقوع كثير من المزارع الاشتراكية جزئيا فقط داخل حدود السهل خاصة في بلديتي جندل و جليدة.

ثالثا: امتداد السهل على أراضي أربع بلديات حينذاك وسيع بلديات في الوقت الحالي تقع هي الأخرى جزئيا داخل حدود السهل ما عدا بلدية الخميس الواقعة فيه بنسبة أكثر من 90%. وحسب المعطيات التي توفرت لدينا من مختلف المصادر فانه حتى بداية تطبيق الثورة الزراعية كان يقتسم السهل قطاعان فلاحيان متميزان من حيث نوعية التربة والبنية

¹³ - GEORGES Mutin. La Mitidja Décolonisation et Espace Géographique. O.P.U. Alger 1977. P176

العقارية و اتساع المساحة و أنواع الإنتاج وطرق الاستغلال الفلاحي، أحدهما قطاع حديث يطبق أساليب الإنتاج العصري و هو القطاع الاشتراكي، و الثاني تقليدي متخلف في معظمه و هو القطاع الخاص.

1.4.1. القطاع الاشتراكي: كان يمتد على مساحة تقدر بحوالي 14 ألف هـ أو 56% من أحواد أراضي السهل مقسمة بين 20 وحدة إنتاجية من بينها 16 مزرعة مسيرة ذاتيا و 4 تعاونيات للمجاهدين، ومما يلفت الانتباه عند إلقاء أول نظرة على الخريطة هو أن المزارع المسيرة ذاتيا كانت تتميز باتساع مفرط في المساحة و تشتت في الأراضي الفلاحية إذ بلغت مساحة أكبر مزرعة حوالي 3740 هـ بمزرعة الشهداء وهي الوضعية التي جعلت القطاع الاشتراكي يعاني سوء البنية العقارية و الحجم غير الاقتصادي للمزرعة، فانعكس ذلك سلبا على التسيير و على استخدام القوة العاملة و أدى إلى ضعف مرودية العمل و قلة الإنتاج، أما تعاونيات المجاهدين فقد تميزت بصغر المساحة وقلة في متوسط عدد العمال، ومن حيث طرق الاستغلال و أنواع المزروعات فالقطاع الاشتراكي يتميز بممارسة الزراعة الكثيفة و يحتكر زراعة الكروم و الموالح و أشجار الفاكهة و نسبة كبيرة من زراعة الخضر و العلف الاصطناعي كما تميز بممارسة تربية الأبقار بالطريقة الحديثة على نطاق واسع بفضل توفر مياه الري و الظروف الفلاحية المواتية على العموم.

2.4.1. القطاع الخاص: أما القطاع الخاص فعكس ذلك و إن كان يحتل مساحة هامة تقدر بحوالي 44% من مساحة السهل فان الأراضي التي يملكها تعتبر أقل خصوبة لأنها تتركز في معظمها بمناطق التربة الجيرية على الضفة اليسرى لنهر الشلف خارج حدود المنطقة المروية.

لقد تميزت الملكية الخاصة بالتفتت و صغر حجم المزرعة الذي لم يكن يتجاوز 5 هـ في المتوسط لغالبية المزارع التي كان يعيش بها 10 أشخاص في المتوسط، و للمقارنة بين القطاعين فيما يتعلق بحجم المزرعة و عدد الملكيات نورد الجدول التالي:

جدول رقم: 03 عدد المزارع و حجم المساحة بالقطاعين العام و الخاص.

حجم المزرعة بالهكتار	عدد مزارع القطاع الخاص	عدد مزارع القطاع الاشتراكي (1)
5-0	1604	
10-5	222	
20-10	117	
30-20	42	
40-30	19	
50-40	04	
100-50	12	
200-100	06	02
500-200	02	03
1000-500	01	07
2000-1000		06
3000-2000		01
أكثر من 3000		01
المجموع:	2029 ⁽²⁾	20

المصدر: (1) محافظة التنمية الريفية للشلف الأعلى بلدية الخميس.

(2) عدد المزارع الخاصة تختص ببلدية الخميس فقط كنموذج.

من خلال هذا الجدول يتبين بأن 97% من المزارع الخاصة تقل مساحتها عن 5/هـ و 90% تقل مساحتها عن 20/هـ و تبقى 4% فقط من المزارع هي التي تفوق مساحتها 20/هـ. كما نستنتج من الجدول بأن مزارع القطاع الخاص تتميز بتباين المساحة الزراعية.

كانت هذه هي الوضعية السائدة حتى سنة 1972 ليعرف القطاع الفلاحي ابتداء من هذه السنة تغييرات جذرية و تنظيما جديدا للأراضي الزراعية يقضي على التباين في الملكيات العقارية الزراعية و ذلك بتطبيق قانون الثورة الزراعية⁽¹⁴⁾ الذي جاء ليقضي على الإهمال و التغيب و يغير من علاقة الإنتاج في الريف، كما سيشهد القطاع الاشتراكي هو الآخر تغيرا ملحوظا في حجم و عدد و حداته الإنتاجية في تنظيم أراضيها الزراعية بعد 10 سنوات من هذا التاريخ و ذلك في إطار إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا

¹⁴ - أمر رقم 71-73 مؤرخ في 1971/11/8 يتضمن الثورة الزراعية.

سنة 1982-1983.

ثالثاً: تطبيق قانون الثورة الزراعية و إعادة الهيكلة

1. الثورة الزراعية:

حتى بداية 1972 كانت وضعية القطاع الفلاحي في السهل كما كانت عليه منذ الاستقلال، فالقطاع الخاص كان يتميز بملكيّات صغيرة تقوم عليها مزارع عائلية تستغل مباشرة من طرف ملاكها إلى جانبها ملكيات مشاعة و ملكيات مؤجرة يستغلها الفلاحون إلى جانب ملكياتهم الصغيرة (5/هـ) التي لم تكن تفي بحاجاتهم الاقتصادية العائلية، أما المزارع الكبيرة التابعة للقطاع الخاص فلم تكن تمثل سوى نسبة ضئيلة لا تتعدى 1% و هي التي مسها التغيير عند تطبيق الثورة الزراعية.

لقد كان متوسط عدد أفراد العائلة بالمزرعة الخاصة يبلغ حوالي 10 أشخاص كما كانت هذه الملكيات الصغيرة تشكل عائقاً أمام عملية استصلاح السهل و مد شبكة الري نظراً لضيق المساحة و تفتتها و اعتماد الزراعة المعاشية التي تقلل إمكانية الاستثمار لدى الفلاح، إلى جانب ذلك وجد نوعان من الأراضي تمثلت في أراضي البلديات و أملاك الدولة و أراضي الحبوس و الجماعة وهذا النوع من الأراضي هو الذي طبقت فيه المرحلة الأولى من الثورة الزراعية و أنشئت به أولى تعاونياتها للإنتاج، وهكذا بتطبيق الثورة الزراعية تحولت أراضي البلديات و أملاك الدولة و العقارات المشاعة و الأراضي الزائدة على النصاب و المؤممة بصورة كاملة إلى صندوق الثورة الزراعية لتوزع على المستفيدين و تقام عليها التعاونيات الفلاحية خلال مرحلتين: المرحلة الأولى على أراضي البلديات و أملاك الدولة و الحبوس و الجماعة، و المرحلة الثانية على الأراضي المؤممة جزئياً أو كلياً من القطاع الخاص. وهكذا نلاحظ أن النتيجة هي تقلص الأراضي التي كان يشغلها القطاع الخاص بنسبة حوالي 50% لصالح القطاع العام.

1- بداية تطبيق المرحلة الأولى: لقد بدأت المرحلة الأولى من تطبيق الثورة الزراعية بالسهل في جوان 1972 وذلك بإحصاء أراضي البلديات و أملاك الدولة و الحبوس و أراضي الجماعة كما أشرنا سابقاً و توزيعها على المستفيدين في إطار تعاونيات فلاحية للإنتاج، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تحديد الملكيات الواسعة و تأمين الملكية الغيابية

و أراضي الفلاحين الذين كان لديهم مصدر ثان للدخل فضلوهم عن الفلاحة. ووقع بالفعل أن ترك الكثير من الموظفين و التجار أراضيهم لأن قيمة الأرض الفلاحية في السبعينيات لم تكن هي قيمتها في الثمانينيات ، و لأن مرحلة إحصاء الأراضي الزراعية حتمت على كل مالك لأرض زراعية أن يصرح بملكيته في البلدية و إلا فقد حقه في ملكيتها بصورة تلقائية تحت طائلة القانون. (15)

لقد صنفت الملكيات الزراعية في أربع مجموعات حسب المساحة و نوعية الأرض:

المجموعة الأولى: وتضم الملكيات التي تتراوح ما بين 1 إلى 50 آرا مسقية وما بين 1 إلى 5 هـ جافة أو بعلية، وهي ملكيات لا يشملها التأميم في كل الأحوال كيفما كان مالكاها.

المجموعة الثانية: وتضم كل ملكية زراعية تزيد على 50 آرا مسقية و على 5 هـ جافة يشملها التأميم إذا كان صاحبها متغيبا عنها أو كان له مصدر ثان للدخل.

المجموعة الثالثة: تضم الملكيات المتوسطة دون الحد الأقصى للنصاب المحدد و بالتالي فهي غير معرضة للتأميم.

المجموعة الرابعة: تضم الملكيات التي تجاوزت حد النصاب المنصوص عليه في القانون يجب أن تؤمم جزئيا بالتحديد أي تحديد الملكية.

إلا أن الإحصائيات الناجمة عن حصر أراضي القطاع الخاص رغم أنها أقرب إلى الواقع وتعتبر بالفعل مصدرا هاما يمكن أن نلاحظ فيها بعض النقص و ذلك لسببين رئيسيين أولهما أن ملاك الأراضي كانوا مجبرين على التصريح بالمساحة التي يملكونها وإلا فقدوا حقهم في ملكيتها و بالتالي فهم يحاولون التقليل من مساحتها خوفا من إجراءات التحديد، و السبب الثاني هو عدم تصريح بعض المالكين فعلا لغياهم عن المنطقة خلال فترة الإحصاء خاصة منهم الذين كانوا يملكون قطعا صغيرة عن طريق الميراث وبالأخص منهم النساء المتزوجات في مناطق بعيدة والمغتربين خارج الوطن. و إذا كان النصاب هو المعيار الذي تحدد على أساسه الملكيات وهو يختلف من منطقة إلى أخرى، فما هي إذا حدود نصاب الملكية الزراعية بسهل الشلف خلال تطبيق الثورة الزراعية؟

¹⁵ - مكتب الثورة الزراعية ببلدية خميس مليانة

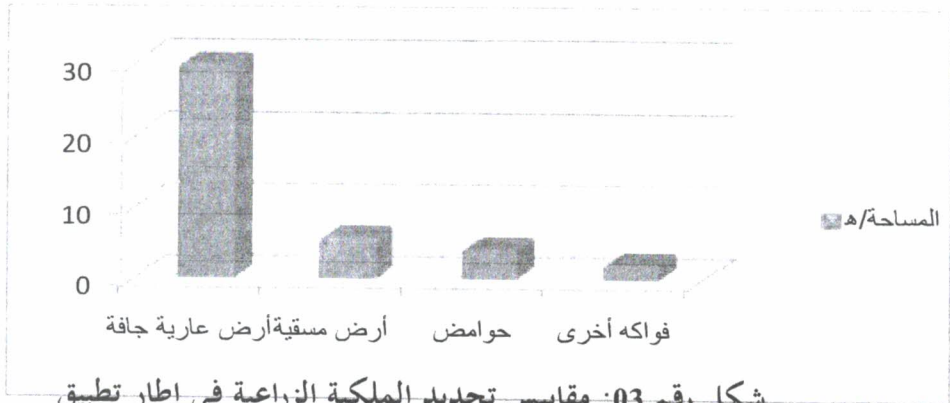
ليكون هناك تساو في الحظوظ بين الفلاحين وللقضاء على الفوارق التي كانت موجودة في توزيع الأراضي الفلاحية بين المستغلين ليس في المساحة فحسب بل في الإيراد الاقتصادي الذي تضمنه قطعة الأرض لمستغليها، و هو الهدف الأساسي من تطبيق الثورة الزراعية، حيث روعيت عدة جوانب في توزيع الأرض منها سهولة الأرض وخصوبة التربة وتوفر مياه الري وأنواع الزراعة الممارسة عليها الخ....على هذا الأساس حددت الملكية الخاصة بسهل شلف الأعلى حسب الجدول التالي (16)

جدول رقم: 04

مقاييس تحديد الملكية الزراعية في إطار تطبيق قانون الثورة الزراعية

نوعية الأرض	أرض عارية بعلية	أرض مسقية	حوامض	فواكه أخرى
المساحة	هـ/30	هـ/6	هـ/4,5	هـ/2,5

المصدر: مكتب الثورة الزراعية ببلدية الخميس.



شكل رقم 03: مقاييس تحديد الملكية الزراعية في إطار تطبيق

قانون الثورة الزراعية

وبالإضافة إلى هذا النصاب المرخص به لكل ملكية زراعية وقعت تحت طائلة التحديد، تمنح لكل صاحب أسرة مساحة إضافية حسب عدد الأفراد القصر في كفالتة على أن لا تتجاوز المنحة 50% من الحصة المرخص بها على مستوى البلدية. (17) ونشير إلى أن تحديد الحصص وقع على أساس مساحة زراعية تضمن لصاحبها حدا أدنى من الدخل

16- المادة 67 من قانون الثورة الزراعية

17- المادة 65 من قانون الثورة الزراعية.

يكون مساويا لثلاثة أمثال دخل عامل في التسيير الذاتي يعمل 250 يوما في السنة.

1-2- الملكية غير المستغلة في مفهوم الثروة الزراعية: (18)

يعتبر قانون الثروة الزراعية ملكية غير مستغلة كل أرض زراعية لا تستغل مباشرة و بصفة شخصية من طرف مالکها سواء كان يسكنها أو متغيبا عنها، يستغلها بواسطة وكيل ، أو مؤجرا إياها لغيره مع استثناء بعض الحالات كالتغيب المؤقت و العجز البدني أو إذا كانت الأرض لا تتجاوز النصاب، وشمّل هذا الصنف الملكية الغيابية بما فيها الحضرية و ملكية الأشخاص الذين كان لديهم مصدر ثان للدخل كممارسة وظيفة إدارية أو مهنة تجارية أو حرفة أخرى فضلوا عن العمل الزراعي و تنازلوا عن أراضيهم لصالح الصندوق الوطني للثروة الزراعية، وشمّل كذلك الأراضي الزائدة على النصاب. لقد بلغ عدد الملكيات المؤممة في هذا الإطار ببلدية الخميس 382 ملكية قدرت مساحتها ب: 3634 هـ (19)

بالإضافة إلى 12 ملكية قدرت مساحتها ب: 246 هـ (20) تبرع بها أصحابها لصالح الصندوق الوطني للثروة الزراعية.

لأنه كان من بين أهداف الثروة الزراعية الوصول إلى توزيع عادل للأراضي الزراعية بين الفلاحين والاستغلال الأمثل للأرض الزراعية وترقية الريف بصفة عامة. انطلاقا من هذه المبادئ استهدف تطبيق الثروة الزراعية في البداية نوعين من الملكيات بالأخص هي الملكية غير المستغلة أو الغيابية كما سبقت الإشارة، والملكية الواسعة الزائدة على النصاب القانوني.

و لا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن معظم الملكيات الغيابية بالسهل كانت من بين الملكيات الصغيرة التي لعبت دورا رئيسيا في الهجرة الريفية و الزراعية لأنها لم تكن كافية لضمان

18 - يقتصد بذلك المالك غير المستغل أو المتغيب حسب المادتين 30 و 31 من قانون الثروة الزراعية.

19 - مكتب الثروة الزراعية بالخميس

20 - نفس المرجع السابق

إيراد اقتصادي يغطي حاجيات العائلة المالكة، و لا لتوفير الشغل لأفرادها فما كان أمام الفلاحين الصغار إلا باب المحجرة بعد أن تفتت الأراضي عن طريق الميراث ، وخاصة بعد انطلاق مخططات التنمية و توفير فرص العمل خارج القطاع الزراعي للنازحين سواء كان ذلك بالتجمعات داخل السهل أو بباقي أنحاء الوطن، إضافة إلى الذين كانوا قد هجروا الأرض خلال حرب التحرير إلى مدينة الخميس القطب الجاذب لسكان السهل أو إلى الجزائر العاصمة ولم يعودوا إليها بعد الاستقلال لعدة أسباب منها:

1. الدمار الذي أصاب المنشآت الزراعية من بنايات وغيرها خلال الثورة التحريرية.
2. ضعف إمكانية التمويل الفلاحي لبناء ما خربه الفرنسيون خلال الحرب التحريرية، مع ملاحظة ضعف مساعدة الدولة للفلاحين في هذه الفترة خلافا لما هو عليه الحال في الوقت الحاضر حيث أصبحت الدولة تمد الفلاح بكل الوسائل تشجيعا له على الاستثمار في القطاع الزراعي .
3. تعود الحياة الحضرية من طرف النازحين بما فيها من وسائل وخدمات.
4. الحصول على عمل دائم في المدينة يضمن دخلا مستقرا طوال السنة.
5. انخفاض القيمة الاقتصادية للأراضي الزراعية بالنسبة للوقت الراهن و تشدد القوانين تجاه كراء أو تبادل الأراضي الزراعية.

وهكذا بتطبيق إجراءات الثورة الزراعية سواء عن طريق التأميم الجزئي أو الكلي يكون القطاع الخاص قد فقد حوالي 55% من أراضيه و عرف تغييرا كبيرا على مستوى عدد الملكيات التي بقيت في حوزته و على مستوى حجم المزرعة و مستوى المساحة العامة و بأخذ بلدية الخميس التي تغطي جزءا هاما من السهل كمثال نجد أن هذه التغيرات التي وقعت بها كانت حسب الجدول التالي:

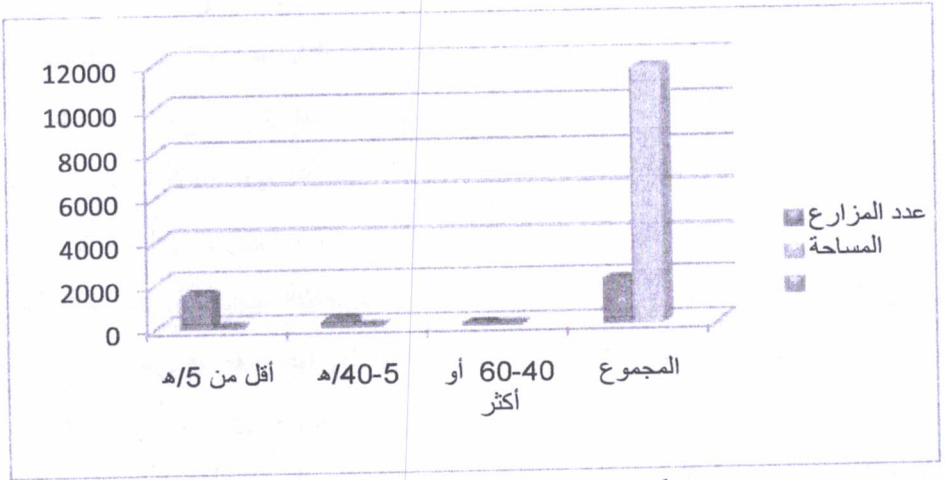
جدول رقم: 05

يبين عدد الملكيات الخاصة و مساحتها قبل و بعد تطبيق الثورة الزراعية.

بعد التطبيق		قبل التطبيق		مساحة المزرعة
المساحة	عدد المزارع	المساحة	عدد المزارع	
1687	879	/	1604	أقل من 5 هـ
3380	982	/	400	5-40 هـ
150	03	/	25	40-60 أو أكثر
5217	1364	11700 هـ	2029	المجموع

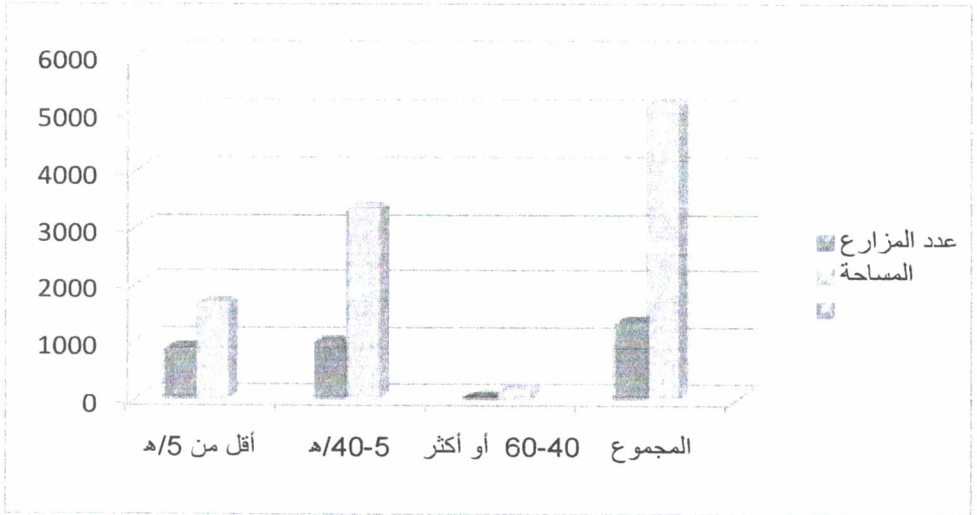
المصدر: مكتب الثورة الزراعية ببلدية الخميس.

شكل رقم 04:



عدد الملكيات الخاصة ومساحتها قبل تطبيق الثورة الزراعية

شكل رقم 05:



عدد الملكيات الخاصة و مساحتها بعد تطبيق الثورة الزراعية

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج عدة ملاحظات:

- 1- فقدان القطاع الخاص لأكثر من 55% من الأراضي التي كان يستغلها.
 - 2- إلغاء الملكيات الواسعة التي كانت تزيد على 60 هـ.
 - 3- انخفاض عدد المالكين من 2029 إلى 1864 مالكا و بالأخص فئة المزارع الأقل من 5 هـ هي التي عرفت أكبر انخفاض حيث نزل عددها من 1604 إلى 879 أي بنسبة حوالي 55% و ذلك بسبب صغر المساحة التي لم تكن كافية لا لإعالة العائلة ولا لاستيعاب قدرة عمل أفرادها، فهجرها أصحابها بحثا عن عمل في المدينة أو في غيرها فطبق عليها قانون التأميم، و نفس الشيء بالنسبة للفئة أكثر من 40 هـ التي انخفضت بنسبة حوالي 38% بسبب توزيعها عن طريق الميراث و بسبب التأميم.
- و الفئة الوحيدة التي ارتفع عدد مزارعها هي الفئة الوسطى ذات الحجم المتوسط ما بين 5 و 40 هـ التي تعتبر ذات مساحة كافية لضمان حد أدنى من الدخل للعائلة من جهة و لاستيعاب عمل أفرادها من جهة أخرى. و يمكن أن نلاحظ في الأخير بأن تقلص مساحة المزرعة الواسعة كان في صالح الإنتاج و لصالح الفلاحين أنفسهم وفي ذلك

الوقت، لأن نقص مساحة المزرعة الواسعة كان في صالح الإنتاج لأنه يدفع صاحب الأرض إلى الاهتمام بالأرض أكثر فأكثر لتعويض إنتاج المساحة المؤممة و بالنتيجة عرفت المزرعة الخاصة أنواعا جديدة من المزروعات على حساب أنواع أخرى وتنوعا في مخططاتها الفلاحي، إذ تقلصت زراعة الحبوب بصفة عامة وحلت محلها زراعة العلف و الخضر بالأخص لأن هذه الأخيرة تدر على الفلاح أضعاف ما كانت تدره زراعة الحبوب مثلاً. هذا ما تعلق بالأراضي التي بقيت في حوزة الفلاحين الخواص أما التي دخلت صندوق الثورة الزراعية عن طريق التأميم أو التبرع فقد وزعت على الفلاحين بدون أرض حيث أنشئت عليها تعاونيات الثورة الزراعية للإنتاج الفلاحي.

3-1. إنشاء التعاونيات في نظام الثورة الزراعية.

1.3.1. مساحة التعاونية وعدد المستفيدين.

بلغ مجموع أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية بـ سهل الشلف الأعلى حوالي 4835 هـ أنشئت عليها 51 تعاونية للإنتاج تابعة للثورة الزراعية ضمت حوالي 331 مستفيدا من الفلاحين بمتوسط 95 هـ و 16 مستفيدا بكل تعاونية مع وجود تفاوت بين التعاونيات من حيث المساحة و عدد المستفيدين بسبب اختلاف نوعية الأرض وتوفر مياه الري و نوع الزراعة الممارسة عليها، يتضح لنا ذلك من خلال الخريطة رقم 02 والجدول التالي:

جدول رقم: 06

يبين بنية تعاونيات الثورة الزراعية من حيث المساحة و عدد المستفيدين و حصة الاستفادة في 51 تعاونية بالسهل

رقم تعاونية	المساحة الإجمالية	عدد لمستفيدين	حصة / هـ الاستفادة
1 بلدية الخميس	176	23	03
2 //	119	17	07
3 //	143	15	10
4 //	86	21	04
5 //	110,40	13	08
6 //	70	12	06
7 //	91,75	19	05
8 //	140,92	24	06
9 //	67	17	04
10 //	66	18	04

06	16	92	//	// 11
14	19	266	//	// 12
13	13	163,87	//	// 13
14,5	06	87	//	// 14
10	10	102	//	// 15
2,4	10	24	//	// 16
2,53	07	17,75	//	// 17
2,46	15	37	//	// 18
2,75	08	22	//	// 19
02	10	20,24	//	// 20
2,25	12	111	//	// 21
03	13	59	//	// 22
04	17	75	//	// 23
24,4	15	122	//	// 24
02	21	40,75	//	// 25
04	15	62,35	//	// 26
3,6	12	44	//	// 27
8,57	07	60	//	// 28
9,30	15	140	//	// 29
3,26	23	75	//	// 30
05	16	81	//	// 31
4,2	17	73	//	// 32
02	33	67	//	// 33
6,16	18	111	//	// 34
3,73	15	56	//	// 35
7,80	15	117	//	// 36
06	08	48	//	// 37
07	10	70	//	// 38
3,22	18	58	//	// 39
2,59	27	70	//	// 40
2,20	25	55	//	// 41
02	19	38,11	02 بلدية مليانة	
02	07	14,56	//	// 03
03	20	60,77	//	// 04
2,75	24	66	01 بلدية عريب	
02	21	43	//	// 02
6,47	19	123	//	// 03
10,57	26	275	01 بلدية جليدة	
25	15	362	//	// 02
12	25	297	//	// 04
11	05	54	//	// 06
	831	4835,32 هـ	المجموع 51 تعاونية	
5,81 هـ /	16	95 هـ	المتوسط	

المصدر: مكاتب الثورة الزراعية ببلديات الخميس، عريب، جليدة و مليانة.

بإلقاء نظرة سريعة على الجداول يظهر أن مساحة التعاونية عموماً أصغر من حجم المزرعة المسيرة ذاتياً و عدد المستفيدين بها أقل، أما الاختلاف بين التعاونيات نفسها فيمكن ملاحظته كالتالي:

أولاً: على مستوى المساحة تراوحت بين 17,75 هـ كحد أدنى و كان يمثل مساحة تعاونية رقم 17 ببلدية الخميس و 362 هـ كحد أقصى تمثله مساحة التعاونية رقم 2 ببلدية جليدة، أما على مستوى عدد المستفيدين فقد سجل أقل عدد بالتعاونية رقم 6 ببلدية جليدة و هو 5 مستفيدين كما سجل أكبر عدد بالتعاونية رقم 33 ببلدية الخميس و هو 33 مستفيداً و بلغت حصة الاستفادة في المتوسط حوالي 6 هـ مختلفة بين 2 هـ كحد أدنى و 24 هـ كحد أقصى.

و هذا الاختلاف كان ناجماً عن تفاوت حصص الاستفادة و هنا يمكن أن نتساءل عن مدى التفاوت في حصص الاستفادة و عن الحصة الحقيقية الممنوحة بعنوان الثورة الزراعية والمقاييس المحددة لها.

2.3.1 حصة الاستفادة من الثورة الزراعية⁽²¹⁾:

لقد كان الهدف الرئيسي لتطبيق الثورة الزراعية هو تحقيق عدالة في توزيع و سائل الإنتاج الزراعي في الريف بتخصيص حصص من الأراضي الزراعية للفلاحين بدون أرض و إمدادهم بالوسائل اللازمة للإنتاج و استخدام طاقة العمل المتاحة في الريف قصد تنمية المناطق المتخلفة و تحسين ظروف المعيشة لعدد أكبر من مواطني الريف قصد تثبيتهم بمناطق إقامتهم.

لتحقيق هذا الغرض حددت الاستفادة اعتماداً على نوعية الأرض و مردود الإنتاج و ليس على المساحة فقط إذ حددت الحصة بقطعة أرض تضمن لصاحبها مورداً اقتصادياً يكون مساوياً لدخل عامل في التسيير الذاتي يعمل 250 يوماً في السنة كحد أدنى. لذلك روعيت عند التوزيع جودة التربة و توفر مياه الري و أنواع الزراعات، فنتج عن ذلك تفاوت في مساحات الحصص الممنوعة للاستفادة بين تعاونية وأخرى و بين

²¹ المادة 110 من قانون الثورة الزراعية

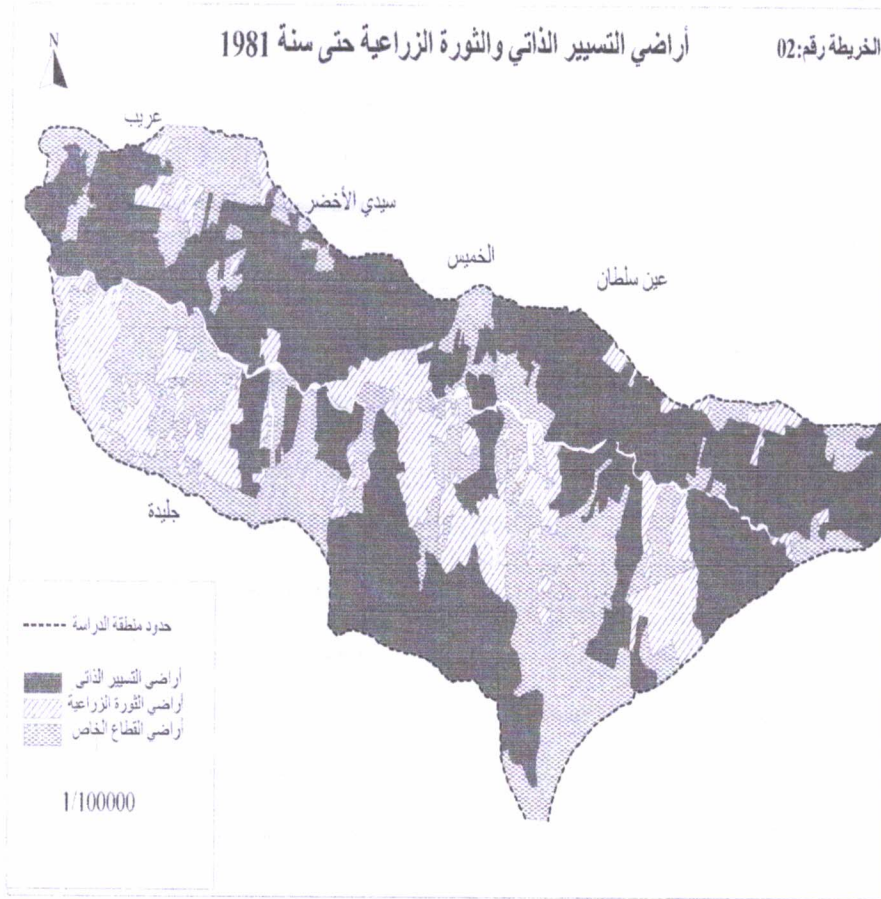
الأراضي الجافة و المروية و المشجرة و العارية.....الخ.

و هكذا نجد أن حصة الاستفادة قد تراوحت بين 2/هـ في التعاونيات رقم 25 و 33 بالخميس. و 2 و 3 بمليانة و 24/هـ في التعاونية رقم 2 ببلدية جليدة أي بفرق 12 مرة بين الحد الأدنى و الحد الأقصى (أنظر الجدول أعلاه) و سبب ذلك يعود إلى أن التعاونيات الأولى تمارس الزراعة الكثيفة كالخضر و الفواكه والثانية تمارس زراعة الحبوب فقط، علما بأن الزراعة المروية تتطلب مجهودا أكبر و تعطي إنتاجا أوفر عكس زراعة الحبوب.

على هذا الأساس و انطلاقا من هذه الاعتبارات أنشئت تعاونيات الثورة الزراعية عبر سهل الشلف الأعلى و بذلك حققت العملية عددا من أهدافها كالقضاء على الإهمال للأراضي الزراعية و على الملكية الواسعة و على علاقة الإنتاج السيئة التي كانت تسود القطاع الفلاحي، كما رفعت الفلاح بدون أرض إلى مستوى المالك المنتج بمنحه قطعة الأرض التي يستغلها، و كان الهدف من ذلك تحسين مستوى العديد من الفلاحين الذين كانوا محرومين من قبل في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي.

لكن الملاحظ هو أن تعاونيات الثورة الزراعية و إن كانت قد نجحت على المستويين السياسي و الاجتماعي فإنها لم تحقق ذلك النجاح على المستوى الاقتصادي لأسباب لا تعود للنظام التعاوني في حد ذاته، بل تعود إلى قلة التنظيم و سوء التسيير و عدم الانتفاع الأمثل بطاقة العمل المتاحة للمتعاونين، و بالأخص إلى المحيط الذي لم يدعم بالقدر الكافي عملية الإنتاج مما جعل التعاونيات تسجل نتائج سلبية في الغالب و باستمرار، و إن حقق البعض منها نتائج ايجابية فهي لا تتساوى مع إمكانياتها الاقتصادية، فإذا أخذنا نتائج تعاونيات الثورة الزراعية على مستوى دائرة مليانة سنة 1983 نجد نسبة 26% فقط من 97 تعاونية هي التي حققت نتائج ايجابية و النسبة الباقية و هي 72 تعاونية أو 74% من المجموع كلها قد سجلت خسارة مالية قدرت ببلدية الخميس مثلا بمعدل 1756 دج لكل متعاون. وهي وضعية عرفتتها التعاونيات لسنوات عديدة و متتالية. هذه النتائج السلبية جعلت الكثير من المستفيدين ينسحبون من التعاونيات مادامت لا

تضمن لهم الحد الأدنى من الدخل، مثلاً في بلدية الخميس انخفض عدد المستفيدين من حوالي 700 مستفيد في المرحلة الأولى سنة 1973/72، إلى 518 مستفيد بعد فترة قصيرة بنسبة انخفاض قدرت ب 29% من العدد الإجمالي للمستفيدين. كما جعلت المسؤولين المعنيين بالقطاع يفكرون في تحويل التعاونيات إلى مزارع اشتراكية تدمج في قطاع التسيير الذاتي، وهو ما وقع بالفعل خلال سنة 1983/1982 أثناء عملية إعادة هيكلة القطاع



المسير ذاتيا، حيث تم إدماج تعاونيات الثورة الزراعية في قطاع التسيير الذاتي خلال هذه المرحلة من الإصلاحات. هذا ما سنتعرض له في الفقرات الموالية التي سنتناول فيها أهداف ومراحل إعادة الهيكلة بداية من سنة 1981 حتى 2010 (يتبع).

المراجع باللغة العربية

- 1- دورين ورينر : الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، ترجمة خير الدين حسيب وغيره ط 1 دار الطليعة بيروت 1975 .
- 2- راجح زيري : الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطوره . أطروحة دكتوراه معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1996.
- 3- عبد العزيز صبوعة : اتجاه تطور الصادرات السلعية الجزائرية وأثرها على التنمية الاقتصادية . رسالة ماجستير ، جامعة بغداد 1989 .
- 4- عمر صدوق : تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر ، شهادة ماجستير جامعة الجزائر 1988 .

تقارير ونصوص قانونية

- 1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية :اللمحة الوطنية للثورة الزراعية ،مجموعة النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية.
- 2- تعاضديه المحاسبة والتسيير الفلاحي للشلف الأعلى بالخميس :دفتر الحسابات السنوية.
- 3- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية :تحقيق حول المستثمرات الجماعية والفردية ،أوت 1995.
- 4- تقرير مندوبية الإصلاح الزراعي لولاية عين الدفلى.
- 5- مرسوم 22 و 23 أكتوبر 1962.
- 6- المرسوم رقم 88-63 المؤرخ في 18/03/1963 المتضمن تنظيم الممتلكات الشاغرة.
- 7- المرسوم رقم 95-63 المؤرخ في 22/03/1963.
- 8- المرسوم رقم 98-63 المؤرخ في 28/03/1963.
- 9- الأمر رقم 71 -73 المؤرخ في 08/11/1971 المتضمن قانون الثورة الزراعية.
- 10- قانون 87-19 المؤرخ في 08/12/1987.
- 11- قانون 90-25 المؤرخ في 18/11/1990 .

مراجع باللغة الأجنبية

- 1- DENIS Clerc : Économies de l'Algérie Édition Imprimante Centrale de Annaba 1975.
- 2- DJILALI Sari : la Dépossession des Fellahs. Édition SNED Alger 1983 .